

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

(١)

قضية التغيير بوصفها واحدة من التحديات الكبرى التي رافقت تجربة «الدول الحديثة» في الوطن العربي منذ قيام تلك الدول وفق أنماط حكم مختلفة، فشلت جميعها في النهاية، ولو بنسب مختلفة، في تحقيق التنمية الشاملة، وفي إقرار حكم القانون والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات.

ومع فشل تجارب الحكم هذه، وتزايد ظواهر الفقر والتهميش والبطالة والشعور بالمهانة وفقدان الأمل، كان الإحباط سيد الموقف، فدفع شرائح واسعة من الشباب العربي إلى التعبير عن مواقفها الرافضة للواقع والعمل على تجاوزه، إلى أن انطلقت موجة انتفاضات «الربيع العربي» في عدد من البلدان العربية بهدف التغيير، أو الإصلاح على الأقل، فنجح بعض هذه الانتفاضات في إسقاط رؤوس أنظمتها، ودخلت في مراحل انتقالية علقت عليها الآمال بإنجاز التغيير، وسط تفاؤل وترحيب بـ «الربيع العربي» الذي طال انتظاره. لكن هذا التفاؤل ما لبث أن

مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦. ١٠٤٠ ص.

يضم هذا الكتاب بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بمشاركة نحو مئة من الباحثين والمفكرين والخبراء العرب، بحثوا خلالها في موضوع التغيير في الوطن العربي وما واجهه من تحديات ومخاطر في مختلف البلدان العربية، وفي آفاق هذا التغيير في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي واكبته وأثرت في مساراته.

وقد جاء اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية بعقد هذه الندوة - كما يأتي في تعريف الكتاب - في سياق تعميق البحث في

وهي إشكالية ناجمة عن عجز الأنظمة السياسية العربية عن إنتاج دولها الحديثة بمعايير العصر والمعاصرة، وفشلها في إنتاج البدائل الإصلاحية العربية لمعالجة أزماتها، الأمر الذي جعل قضية الإصلاح تتجاوز كونها مطلباً محلياً للشعوب العربية إلى «مطلب عالمي»، تثيرها الدول الغربية بوصفها وسيلة وغطاء وذريعة شرعية للتدخل في الشؤون الداخلية والسيادية للدول العربية.

من هنا، تؤكد مؤلفة الكتاب أهمية بلورة مفهوم للإصلاح العقلاني لنموذج الدولة العربية المعاصرة، يقوم على الاندماج والتكامل العقلاني للدولة مع ذاتها أولاً، كمقدمة عقلانية لتكاملها واندماجها مع محيطها العربي والإقليمي، ومن ثم الدولي. ومن شأن ذلك أن يساعد الأنظمة العربية على معالجة إشكالياتها الداخلية والخارجية، من خلال نقد الأيديولوجيا والخطاب السياسي الرسمي للدولة العربية الحديثة، التي رفعتها الأنظمة السياسية العربية وحتى الحركات والتيارات السياسية العربية إلى مصاف العقائد الإيمانية المتوارثة (المقدس).

يضم الكتاب ثلاثة فصول، يتناول الأول مقدمات الإصلاح في الوطن العربي من خلال البحث في مفهوم الإصلاح وإشكالية النهضة في التاريخ العربي الحديث، والأزمة البنيوية في الأنظمة السياسية العربية المعاصرة، فيما يعرض الثاني للتفاعل بين النظام العربي والنظام الدولي الجديد من خلال البحث في الإصلاح واستراتيجية المصالح الدولية، بما في ذلك طروحات الإصلاح في الشرق الأوسط، والسياسة الدولية الجديدة في المنطقة، والشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية.

تبعثر أمام رياح العنف والتطرف والانقسام التي اجتاحت الكثير من المجتمعات العربية، وبخاصة تلك التي حطم ذلك الربيع أبوابها وشرعها أمام الحروب الأهلية بما تعج به من فتن وتآمر وويلات وعبث.

من هنا، عاد سؤال التغيير، لي طرح ذاته بقوة، مستدعياً التوقف عند التحولات التي طرأت على المشهد العربي والبحث في خلفياتها وتداعياتها. وعليه، تمحورت أبحاث الندوة التي شكلت أقسام الكتاب، حول المرحلة الانتقالية في عدد من بلدان «الربيع العربي» وأفاقها، ومنها مصر وتونس واليمن، ومشروع التفكير ومساراته وآلياته في الوطن العربي، ولا سيما في سورية، وليبيا، والسودان والجوار العربي، وحول مطالب التغيير والنظرة المستقبلية إليها، ولا سيما مستقبل الإصلاحات في المغرب، وعمان، والبحرين، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والأردن، ولبنان، والجزائر، وموريتانيا. ولا تغفل مناقشات الندوة تداعيات الحراك العربي على القضية الفلسطينية، وأفاق الخروج من المأزق العربي الراهن.

(٢)

أشواق عباس. أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقارنة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦. ١٤٢ ص.

يتناول هذا الكتاب قضية الإصلاح بوصفها إحدى أهم وأكثر الإشكالات السياسية التي واجهها العالم العربي في ظروفه المعاصرة، ولا سيما نظمه السياسية، منذ الحرب العالمية الثانية، وخلال المرحلة التاريخية التي رافقت بناء نموذج الدولة العربية المعاصرة.

إضافة إلى إيضاح طبيعة العلاقة التي ربطت نصارى القدس ببقية المجتمع المقدسي.

وتبين الدراسة أن نصارى القدس شكلوا بطوائفهم المختلفة نحو ربع المجتمع المقدسي أثناء فترة الانتداب البريطاني الذي سعى إلى ترسيخ الهوية بين أطراف المجتمع المقدسي من ناحية، وإلى دمج المجتمع اليهودي في الأنشطة العامة لحكومة فلسطين ومؤسساتها الحيوية من ناحية أخرى. وساهم نصارى القدس في ازدهار الأنشطة الاقتصادية، وعملوا إلى جانب المسلمين لتنمية القدس والنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً، واهتموا في رفع المستوى التعليمي للمدينة، وتقديم الرعاية الصحية لسكانها. كما كان لهم دور بارز في إثراء الحياة الثقافية والعلمية للمدينة من خلال ما كان لهم إبان الانتداب البريطاني من مكاتب علمية وتجارية وصحف ومجلات.

وتؤكد الدراسة أن نصارى القدس وقفوا وقفة مشرفة إلى جانب المسلمين في وجه السياسة البريطانية، والأطماع اليهودية، واستنكروا قيام بريطانيا بمنح اليهود ما عرف بـ «وعد بلفور»، وامتنعوا عن بيع الأراضي لليهود، ووقفوا في وجه السماسرة والسياسات الرسمية لبعض رؤسائهم الدينية.

(٤)

هديل رزق القزاز. المساعدات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦. ٨٢ ص. (القضية الفلسطينية، آفاق المستقبل؛ ٦)

مع تزايد النظرة النقدية إلى الدعم الأجنبي في فلسطين خلال الأعوام القليلة الماضية، تحولت هذه النظرة من مجرد تحليل نقدي

أما الفصل الثالث، فيعرض للأبعاد الاستراتيجية للإصلاح في الوطن العربي ودورها في التكامل العربي العالمي، متناولاً الإصلاح كمقدمة للتكامل العربي في العلاقات الدولية الجديدة، والفكرة الإصلاحية العقلانية وتكامل الدولة العربية، والإصلاح مدخلاً للإندماج الذاتي للدولة العربية المعاصرة، إضافة إلى الأبعاد القومية والدولية للإصلاح، ودورهما في التكامل العربي ضمن منظومة العلاقات الدولية الجديدة.

(٣)

فواز عودة النعيمات. نصارى القدس في فترة الانتداب البريطاني (١٩١٧ - ١٩٤٨). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦. ٢٥٦ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٠)

تسلط هذه الدراسة الضوء على تاريخ نصارى القدس في فترة الاحتلال والانتداب البريطاني (١٩١٧ - ١٩٤٨)، معتمدة في ذلك على مجموعة من المصادر والمراجع من أهمها مجموعة من التقارير والبرقيات والرسائل المتبادلة بين القيادة البريطانية في فلسطين وبين وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانييتين، إضافة إلى الصحف الفلسطينية اليومية والأسبوعية، ومجموعة من المصادر والمذكرات والدراسات الحديثة.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول البنية السكانية للنصارى ضمن المجتمع المقدسي، والوقوف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية لنصارى القدس في فترة الانتداب البريطاني، وبيان دورهم في القضايا الوطنية والقومية، وموقفهم من الانتداب البريطاني والهجرة والاستيطان اليهودي، ومدى مساهمتهم في الحياة العامة للقدس،

واستخدام السلطة الفلسطينية للمساعدات في خدمة المصلحة العامة، والتعامل معها بحكمة وشفافية، واعتبارها مساعدات مؤقتة قابلة للنضوب، وإنشاء وحدة مركزية لإدارة الدعم الخارجي.

(٥)

زكي البحيري. مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦. ٧٤٠ ص.

يتناول هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - مسألة مياه النيل التي تمثل الحياة أو الموت بالنسبة إلى مصر، وخاصة في ظل الأبعاد الجديدة التي اتخذتها في العقود الأخيرة بين دول حوض النيل.

ويناقش الكتاب الظروف الطبيعية لحوض النيل واتفاقيات المياه الموقعة بين دول الحوض والتغلغل الصهيوني في هذه المنطقة وأثره في تعقيد المسألة المائية، وصولاً إلى «اتفاقية عنتيبي» التي وقعتها خمس دول عام ٢٠١٠، هي: إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا بغياض مصر التي تعتبرها غير قانونية لتجاهلها حقوق مصر والسودان في مياه النيل.

ويبحث الكتاب في مخاطر سد النهضة والسدود والمشروعات الأخرى على منابع النيل ومحاولات مصر في الوقت الحاضر معالجة تلك المخاطر من خلال التفاهم والتنمية والعمل المشترك، لأن أي صراع أو صدام بين دول الحوض ضد مصالح هذه الدول وضد عمليات التنمية ولا يخدم سوى مصالح القوى الخارجية المعادية.

لأثر التمويل في التنمية في فلسطين إلى تساؤل عن جدواه وشكوك في أجداته الخفية، وكذلك عن المنفعة منه وإمكانات الاستغناء عنه.

من هنا تسلط هذه الدراسة الضوء على الآليات الدولية المتاحة للشعب الفلسطيني وممثليه للمساءلة والمحاسبة في شأن المساعدات الدولية، من خلال تتبع الأسباب والمبررات للاتهامات المتبادلة بالفساد وسوء الإدارة، واستخدام التمويل لأهداف سياسية تهدر فرص التنمية والاستقرار واستعادة الحقوق التاريخية المسلوقة. وتسعى بذلك إلى البحث في آليات دولية متاحة للدول والشعوب لضمان «كفاءة الدعم التنموي» بما يعنيه من قدرة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والإنسانية، أو للضغط على الجهات المانحة لتكون أكثر شفافية ومساءلة فيما يتعلق بالدور التنموي والإنساني لمساعداتها الخارجية.

وإذ لا تفترض الدراسة أن هذا التمويل ضار بالكامل ويجب التخلص منه، ولا تعفي المانحين من مسؤوليتهم تجاه فلسطين والفلسطينيين، كما لا تعفي الفلسطينيين، سلطة وشعباً ومؤسسات من القبول بتمويل مشروط أو غير عادل، أو من البحث عن بدائل لتقليل الاعتماد على الخارج، تسعى إلى تجنب الحلول العبثية غير الواقعية، من خلال استخدام الآليات الدولية المتاحة لتحسين كفاءة الدعم مع تحميل الأطراف كلها المسؤولية.

وتؤكد الدراسة أهمية التوجه الحقيقي لعدم قبول مساعدات دولية مشروطة بأجندات سياسية، وضرورة ربط المساعدات الدولية بالدعم السياسي لحقوق الفلسطينيين،

ثانياً: كتب أجنبية

(٢)

Paolo Sensini

Sowing Chaos: Libya in the Wake of Humanitarian Intervention

Atlanta, GA: Clarity Press, 2016. 252 p.

يسترجع هذا الكتاب الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ اندلاع الانتفاضة ضد نظام القذافي أوائل عام ٢٠١١، وتشكيل التحالف الذي ضم بعض دول حلف شمال الأطلسي، وخاصة فرنسا، وبريطانيا، إضافة إلى الولايات المتحدة وبعض دول الخليج العربية «للتدخل الإنساني» في ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٣.

ويرى المؤلف أنه على الرغم من استقبال القذافي بوصفه «رئيساً لدولة صديقة» في عدد من الدول الأوروبية قبل أشهر قليلة من الانتفاضة الليبية، فقد تم التوافق بين الدول الغربية على وجه السرعة لوصف القذافي بـ «الدكتاتور المجنون» و«المتعطش للدماء». ويضيف أن الحديث الغربي عن مقابر جماعية لم يكن له أساس من الصحة. كما أن المتمردين في بنغازي الذين أثاروا المخاوف تم تمويلهم من الغرب. وكان الهدف من كل ذلك الإسراع في إصدار قرار مجلس الأمن بالتدخل الإنساني لحماية الشعب الليبي والبدء بالحملة الجوية على ليبيا التي ساعدت على إسقاط القذافي وتصفيته، لتدخل البلاد فيما بعد في حالة من الفوضى والاقتتال الذي أدى إلى سقوط آلاف القتلى وزعزعة الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، نتيجة دفع اللاجئين بأعداد كبيرة إلى الدول الأوروبية.

(١)

Roger Hardy

The Poisoned Well: Empire and its Legacy in the Middle East

London: Hurst, 2016. 240 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط من صراع وعنف وسوء استخدام للسلطة وتآزم في الحكم يعود في جذوره إلى حقبة الاستعمار ومواجهة إفرزاتها المتمثلة بممارسات تشكيل الإمبريالية الغربية في المنطقة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٦٧.

ويوضح أن هذه الفترة شهدت نضالاً مبريراً ضد الحكم الاستعماري الأوروبي في دول عديدة تمتد من شمال أفريقيا إلى جنوب الجزيرة العربية، من أجل إنهاء الانتداب الفرنسي والبريطاني الذي زرع بذور الصراع في المنطقة وسمم العلاقات المستقبلية بين الشرق الأوسط والغرب.

وفي هذا السياق، يشير الكتاب إلى وعد بلفور ١٩١٧، وزرع الكيان الصهيوني والنكبة (١٩٤٨)، والعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) في إثر تأميم قناة السويس، وصولاً إلى احتلال الأراضي العربية في عدوان ١٩٦٧.

كما يذكر بمحطات نضالية كبرى ضد الاستعمار الغربي لعل أبرزها، ثورة التحرير الجزائرية التي اندلعت ضد الاستعمار الفرنسي عام ١٩٥٤ والتي باتت تعرف بـ «ثورة المليون شهيد».

(٣)

Robin Yassin-Kassab and Leila Al-Shami
Burning Country: Syrians in Revolution and War
 London: Pluto Press, 2016. 280 p.

يتابع هذا الكتاب الأحداث في سورية التي بدأت بتظاهرات في سياق «الربيع العربي» عام ٢٠١١ تطالب بإسقاط النظام، وتطورت إلى «حرب أهلية» وضعت البلاد على حافة الانهيار. وكما يأتي في تعريفه، يستكشف الكتاب الواقع المعقد للحياة في سورية في الوقت الحاضر، مستنداً إلى شهادات من مقاتلي المعارضة، ومن مخيمات اللاجئين ونشطاء حقوق الإنسان الذين تحدثوا عن عسكرة الانتفاضة ضد النظام، وصعود الإسلاميين والحرب الطائفية، ودور الحكومة السورية في تفاقم الصراع.

ويعتبر مؤلفو الكتاب أن المجتمع الدولي فشل في التزاماته المعلنة لدعم حركات المعارضة السورية، في حين يغطي تنظيم داعش والجماعات الإسلامية مساحات واسعة من سورية. وتشهد سورية حالياً أسوأ أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.

(٤)

Carmen Geha
Civil Society and Political Reform in Lebanon and Libya: Transition and Constraint
 London: Routledge, 2016. 206 p. (Routledge Studies in Mediterranean Politics)

يتناول هذا الكتاب التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان وليبيا في سعيها لتحقيق الإصلاح السياسي، أثناء التحولات السياسية، متناولاً العوامل

التي تقيد مطالب المنظمات غير الحكومية بالإصلاح السياسي، والتي تحول دون ترجمتها إلى قرارات سياسية ملموسة من قبل الحكومات أو الأنظمة السياسية المعنية.

وترى مؤلفة الكتاب أن الجمع بين الدول الضعيفة واتفاقات تقاسم السلطة غالباً ما يهمل المنظمات المدنية، ويضع قيوداً على احتمالات الإصلاح المؤسسي. وتستند المؤلفة في فرضيتها هذه إلى أحداث ومسارات الإصلاح في لبنان وليبيا، مع التركيز على المطالب والاستراتيجيات المستخدمة من قبل ناشطي المجتمع المدني في البلدين، ولا سيما المطالب المتعلقة بإصلاح النظام الانتخابي في لبنان والتطور الدستوري في ليبيا.

(٥)

Pietsch, Juliet, Michael Miller and Jeffrey Karp (eds.)

Public Opinion and Democracy in Transitional Regimes: A Comparative Perspective

London: Routledge, 2016. 124 p.

يفيد هذا الكتاب أنه على الرغم من التوقعات بازدهار الديمقراطية التي أثارته انتفاضات «الربيع العربي» لدى شعوب المنطقة، فإن الديمقراطيات في العالم شهدت ركوداً ملحوظاً على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، وسط تحذيرات من عودة «القوى العظمى الاستبدادية» إلى المسرح الدولي في إشارة إلى الصين وروسيا، وتراجع دور الولايات المتحدة وأوروبا الغربية نتيجة الأزمة المالية التي عصفت بها.

وعلى الرغم من أن آخر مؤشر عالمي للديمقراطية يؤكد أن الديمقراطية تبقى النظام السياسي الأكثر رعاية، لكن الالتزام

الإحباط من الأداء الديمقراطي. وعلى النقيض من العديد من الأنظمة الانتقالية، وفي السياق ذاته، يبدو أن الديمقراطيات فقدت التأييد لدى المواطنين الذين حصلوا على درجة عالية من التعليم. وفي ذلك ما يفيد أن الموقف من الديمقراطية بات يتوقف على كيفية فهمها والخبرة مع تجاربها وما يعقد عليها من آمال.

ثالثاً: تقارير بحثية

ويوضح الموجز أن تداعيات الصراع السوري حوّل عرسال إلى قاعدة خلفية للمقاتلين المعادين للنظام السوري ولحزب الله الذي يشارك بشكل مباشر في القتال الدائر في سورية، كما حول الصراع في سورية البلدة إلى نقطة عبور للعبوات المتفجرة، الأمر الذي شكل تهديداً لحزب الله وللأجهزة الأمنية اللبنانية التي شددت الإجراءات الأمنية حول البلدة، وخاصة بعد عدة جولات من المواجهات العسكرية مع المسلحين المناهضين للنظام في سورية. ومع تدفق النازحين السوريين، تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تستدعي تدابير سياسية واجتماعية وتنموية وإنسانية تتجاوز التدابير الأمنية المتخذة حتى الآن.

(٢)

James F. Jeffrey,

«Kerry Neither Rules Out nor Supports Safe Zone Concept»

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 2574 (26 February 2016).

يتناول هذا المرصد السياسي الشهادة التي أدلى بها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في الكونغرس في الأسبوع الأخير من شباط / فبراير حول ميزانية وزارته والتي تناول

بممارسات الديمقراطية الليبرالية لم يعد قوياً، إذ إن الكثير من المواطنين باتوا يؤيدون وضع قيود على قوانين الانتخاب والحقوق الفردية من أجل تحسين أداء الحكم وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل. علاوة على ذلك، هناك تزايد في عدد المواطنين، وخاصة في العالم النامي، الذين يبتعدون عن الديمقراطية نتيجة

(١)

International Crisis Group [ICG],

«Arsal in the Crosshairs: The Prediction of a Small Lebanese Border Town»

Middle East Briefing, no. 46 (23 February 2016).

يرى هذا الموجز الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية أن الدولة اللبنانية، التي أضعفتها الخلافات الطائفية، تخلت تدريجياً عن دورها الرئيسي في الحكم وفي إدارة الحياة السياسية التمثيلية، وهي تعتمد بشكل متزايد على الإجراءات الأمنية للمحافظة على الاستقرار والوضع السياسي الراهن. ويرى أن بلدة عرسال الحدودية في شمال شرق لبنان تشكل مثلاً بارزاً على هذا النهج في معالجة الاضطرابات، مشيراً إلى أن هذا النهج الذي تصاعد بعد بداية الحرب السورية في الجوار، يتسم بالخطورة وقصر النظر، لكونه لا يعالج العوامل الكامنة المسببة لعدم الاستقرار.

ويعتبر الموجز - في هذا السياق - أنه لو عالجت الحكومة محنة عرسال بطريقة أكثر توازناً من خلال إدماج المكوّن الأمني في استراتيجية سياسية شاملة، لكان في وسعها منع تردّي الوضع في البلدة وتقديم نموذج لمعالجة تلك المشاكل في البلاد بأسرها.

(٣)

International Crisis Group [ICG],

«Exploiting Disorder: Al-Qaeda and the Islamic State»

Crisis Group Special Report (14 March 2016).

يرى هذا التقرير الخاص الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والمجموعات المرتبطة بالقاعدة، وبوكو وحرام وغيرها من الحركات المتطرفة باتوا لاعبين رئيسيين في أخطر الأزمات الراهنة. وقد استغلت هذه المنظمات الحروب، وانهيار الدول والاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، واكتسبت أكثر من موطئ قدم في أفريقيا وباتت تشكل تهديداً متنامياً في مناطق أخرى.

من هنا يدعو التقرير إلى بذل الجهود لحرمانها المكاسب التي حققتها من خلال تحاشي الأخطاء التي ساعدت على ظهورها في المقام الأول، مع ما يعني ذلك من تمييز بين المجموعات ذات الأهداف المختلفة؛ واستخدام القوة بشكل أكثر حكمة؛ وطردها المسلحين فقط عندما يكون هناك خطة قابلة للحياة لما سيحدث بعد ذلك؛ ومحاولة فتح خطوط اتصال، حتى مع المتشددين. كما يعتبر التقرير أنه من الضرورة أيضاً وقف تصاعد الأزمات التي تتغذى هذه التنظيمات عليها، ومنع أزمات أخرى من الظهور، والرد بتعقل على الهجمات الإرهابية. والأكثر أهمية هو ألا تصرف الإجراءات المتخذة ضد الجماعات المتطرفة الاهتمام عن التهديدات الأكثر خطورة أو تعميقها، خصوصاً مقاومة التنافس بين القوى الرئيسية والإقليمية.

فيها الوضع في سورية، ولا سيما الاتفاق الروسي - الأمريكي على وقف إطلاق النار، وموضوع «الخطة (ب)» التي قد تشمل قيام منطقة حظر جوي أو منطقة آمنة في سورية إذا لم يلتزم الرئيس السوري بشار الأسد وحلفاؤه «بالجزء الذي يخصهم من اتفاق وقف إطلاق النار».

وقد تحدث كيري عن متطلبات قيام منطقة حظر جوي أو منطقة آمنة كأحد مكونات «الخطة (ب)»، موضحاً أن قيام مثل هذه المنطقة قد يتطلب إزاحة نظام الأسد ويُفترض أيضاً إزالة الدفاعات الجوية الروسية، والقيام بدوريات في المنطقة إلى جانب دورية جوية قتالية، ونشر بعض القوات البرية لطرده تنظيم «داعش» ومن ثم الدفاع عن المنطقة. وقد يتطلب ذلك نشر «ما بين» ١٥ و ٣٠ ألف جندي أمريكي.

لكن المرصد يرى أن كيري لا يزال يعتقد أن التدخل الروسي والإيراني في سورية لن يحقق انتصاراً على المعارضة السورية، الأمر الذي يشير إلى أن هذه هي «الخطة (ب)» الحقيقية التي أعلن عنها - ربما مع تسليم المعارضة شحنات أسلحة أمريكية بكمية أكبر قليلاً.

وإذا عمل بوتين وأصدقاؤه الإيرانيون والسوريين على محاربة المتمردين كما تحارب الولايات المتحدة في العمليات التي تشنها لمكافحة التمرد، قد يكون كيري على حق. ولكن إذا حاربوا على غرار حرب روسيا في الشيشان والنظام في سورية - أي القيام بقصف مكثف، واتباع أساليب الأرض المحروقة - فقد ينتصروا أيضاً.

وإذا ما تم الوصول إلى تسوية بالتعاون مع الولايات المتحدة، فلا بأس أن تكون في صالح الشعب السوري.

(٥)

«In Syria, the Loyalist Offensive Will Survive Russia's Withdrawal,»

Stratfor (16 March 2016).

يفيد هذا التقرير أن التدخل العسكري الروسي في سورية مكن القوات السورية والقوى المساندة لها - إيران وحزب الله - من التحول من موقف الدفاع إلى الهجوم منذ بداية عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن هذه القوات الحكومية لم تهزم المتمردين أو تستعيد كل المواقع التي فقدتها عام ٢٠١٥، إلا أنه من الواضح أنها بات لديها اليد العليا.

ويتوقع التقرير ألا يؤثر الانسحاب الروسي من سورية كثيراً في ميزان القوى ما دامت روسيا أكدت أنها ستستمر في دعم حكومة الرئيس بشار الأسد بالأسلحة والتدريب، وكذلك بالغارات الجوية. علاوة على ذلك لم يصدر عن إيران وحزب الله ما يدل على أنهما سوف يخفضان من حجم قواتهما، لذا لا يتوقع أن تفقد القوات السورية التفوق الذي اكتسبته جراء التدخل الروسي □

(٤)

Martin S. Indyk,

«The End of the U.S.-Dominated Order in the Middle East,»

Brookings (15 March 2016).

يتناول هذا البحث سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في منطقة الشرق الأوسط التي يؤكد خلالها تصميمه على منع استخدام أسلحة الدمار الشامل ومواجهة الإرهاب مع الحرص على عدم توريط الولايات المتحدة في حملات عسكرية طويلة على غرار ما حصل في العراق وأفغانستان، ودون تخلي واشنطن عن قيادة حشد المجتمع الدولي لدعم سياسة فرض العقوبات، واستخدام القوة عند الضرورة.

وقد تمكن أوباما من ممارسة هذه السياسة في المنطقة من خلال التعاطي مع الأزمة السورية على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه بسبب تخليه عن دور الولايات المتحدة القيادي في المنطقة وتراجعته عن الخطوط الحمراء التي وضعها في سورية، في ظل التدخل الروسي لدعم النظام، والتعاطي الأمريكي مع الملف النووي الإيراني. وقد استند أوباما في سياسته إلى فرضية مفادها أن روسيا ستواجه صعوبات جمة في تسوية الأوضاع المعقدة في سورية والمنطقة،